

عاش الثامن من آذار يوم المرأة العالمي

الفاشي في إيران طوال سبعة وأربعين عاماً في إعادته إلى عصور القرون الوسطى، إلى أجواء الدمار والحرب. وكانت إحدى افتتاحيات هذه الحرب، التي تزعم أنها تأتي باسم الحرية لجماهير إيران، قصف مدرسة للبنات في طهران وقتل العشرات منهن، وفي ظل قمع الحرب ونفاق الرأسمالية العالمية يجري التعتيم واللامبالاة تجاه هذه الجريمة المروعة.

إن هذه الحرب الوحشية الدائرة في المنطقة، ستفرض تراجعاً على نضال الحركة التحررية في إيران، التي تقف في مقدمتها الطبقة العاملة والنساء في نضالهن من أجل الحرية والمساواة الكاملة وإنهاء كل أشكال التمييز. ومهما كانت نتائج هذه الحرب، سواء ببقاء النظام الإسلامي في إيران أو سقوطه، فإنها ستعمل على إطلاق العنان للأفكار والتصورات الرجعية، وتفتح المجال أمام العصابات الرجعية في إيران والعراق والمنطقة، كما ستؤدي إلى انفلات الجماعات الإرهابية المعادية للإنسانية تحت عناوين محاربة الإمبريالية.

أما في العراق، فقد تحولت البلاد خلال السنوات الأخيرة إلى مقبرة للنساء التحرريات، حيث قُتل العشرات منهن منذ انتفاضة تشرين في محاولات لكسر إرادتهن الثورية في سبيل الحرية والمساواة. وقبل أيام قليلة فقط من ذكرى الثامن من آذار تم اغتيال الناشطة النسوية ينار محمد، رئيسة منظمة حرية المرأة، لتضاف إلى قائمة النساء اللواتي قُتلن على يد العصابات الإسلامية، وتكون حلقة جديدة في سلسلة الجرائم التي تستهدف إسكات صوت الحرية والمساواة. فضلاً عن ذلك، يسعى النظام السياسي في العراق، الذي تسيطر عليه الميليشيات والجماعات الإسلامية، إلى فرض قوانين قروسطية تنال من قيمة المرأة وإنسانية المجتمع عموماً، وقد توج ذلك بسنّ المدونة الطائفية في العام الماضي عبر تعديل قانون الأحوال الشخصية، الذي يشرع اغتصاب الأطفال ويسلب حقوق النساء في الحضانة والعديد من البنود التي تسلب تمتع المرأة بالمساواة المطلقة، وعلى الصعيد الاجتماعي يعمل على تقسيم المجتمع على أسس دينية وطائفية مقيتة.

إن الحروب وظاهرة العنف وقتل النساء والتمييز ضدنهن هي إحدى تجليات هذا النظام الجائر، الذي لا خيار أمام الطبقة العاملة والإنسانية جمعاء سوى هدم أركانه إذا ما أرادت الانتعاق والحرية والمساواة.

في هذا اليوم يعلن الحزب الشيوعي العمالي العراقي من جديد أن تحرر المرأة هو معيار تحرر المجتمع، وعليه يجدد تعهده بمواصلة النضال والوقوف في خندق نضال المرأة والحركة التحررية من أجل تحقيق المساواة الكاملة بين المرأة والرجل في جميع الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

عاش الثامن من آذار يوم المرأة العالمي
عاشت المساواة الكاملة بين المرأة والرجل

الحزب الشيوعي العمالي العراقي
5-3-2026

بيان بمناسبة يوم المرأة العالمي

الحزب الشيوعي العمالي العراقي



بعد أيام قليلة تطل علينا مناسبة الثامن من آذار، يوم المرأة العالمي، يوم تجديد النضال من أجل إنهاء عالم التمييز والظلم الجنسي بحق نصف البشرية على صعيد العالم. في هذا اليوم يمتزق من جديد القناع الزائف حتى في البلدان التي تتشدد بالديمقراطية، وتتكشف محاولات الحكومات البرجوازية في طول العالم وعرضه للاختباء وراء مقولات خادعة مثل: تمكين المرأة، وتعزيز دور المرأة، وتعزيز مشاركتها، والنهوض بالمرأة، ودعمها، وتفعيل دورها في المجتمع، وإشراكها في صنع القرار وغيرها، إلى جانب تنظيم ورش العمل لتسويق تلك المقولات، من أجل التغطية على القوانين والدساتير والتقاليد الرجعية والمتخلفة المدعومة بألة الدولة ومحاكمها، التي تنتصل من مسؤولياتها تجاه حماية المرأة فضلاً على أنها تنتقص من قيمة المرأة وتشرعن التمييز بدل المساواة في مختلف الميادين الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

إن عالم الحروب واللامساواة والاتجار بالبشر، وكل أشكال التمييز الجنسي والعنصرية والقمي والديني، قائم على العلاقات الرأسمالية؛ وبدون هذه الحروب وسياسات التمييز لا يمكن للنظام الرأسمالي أن يستمر في الوجود. وما تشهده اليوم في السودان، حيث أصبحت النساء أولى ضحايا الحرب الأهلية الدموية الدائرة هناك والمدعومة من قبل قوى إمبريالية وعدد من الدول، مثال واضح على ذلك؛ إذ تستخدم جرائم اغتصاب النساء كأحد أسلحة الحرب التي تلجأ إليها عصابات الجيش السوداني وقوات الدعم السريع لفرض الهزيمة على بعضها البعض. وفي غزة، يشكل قتل النساء - اللواتي يمثلن أكثر من ثلث ضحايا - على يد الدولة النازية التي تدعى إسرائيل جزءاً من استراتيجية الاحتلال الهادفة إلى إبادة الشعب الفلسطيني.

يأتي يوم المرأة العالمي هذا العام في خضم حرب دموية تقودها الولايات المتحدة الأمريكية والدولة الفاشية الإسرائيلية على إيران بحجج كاذبة وواهية، كما فعلت سابقاً في غزو واحتلال العراق عام 2003، لتصب حمم القنابل والصواريخ على جماهير إيران التي اكتوت بنيران فاشية النظام الإسلامي. وتعيد هذه الحرب المجتمع الإيراني المتحضر والمتمدن إلى الوراء، الذي فشل النظام الإسلامي

بيان تحالف أمان النسوي - بمناسبة الثامن من آذار - يوم

المرأة العالمي

عاماً بعد عام، نواصل نضالنا من أجل حياة يسودها السلام والأمان، وتقوم على المساواة والعدالة والكرامة الإنسانية. وفي المقابل، تواصل القوى الرجعية والمعادية لحقوق الإنسان وحقوق المرأة شن هجماتها المنظمة على هذه المبادئ، في محاولة مكشوفة لإعادة المجتمع، والنساء تحديداً، إلى عصور الإقصاء والوصاية والاستعباد.

إن نساء العراق، كما نساء العالم، يواجهن اليوم واحدة من أخطر محاولات سلب الحقوق التاريخية التي انشأت عبر عقود من النضال والتضحيات. التمتة على الصفحة الرابعة.



والسوداني. وهكذا أدرك السوداني أنه في وضع صعب ويحتاج إلى حل، فاضطر للانسحاب من ترشيحه ودعم ترشيح المالكي للخروج من هذا المأزق، لكن قيس الخزعلي وعمار الحكيم وحيدر العبادي ومحسن المندلاوي عارضوا ترشيح نوري المالكي، وبعد رفض ترشيح المالكي، تم ترشيح السوداني مجددًا.

كان المالكي قد ضمن دعم قوى أخرى في الإطار التنسيقي، أبرزها منظمة بدر برئاسة هادي العامري الحليف المقرب لإيران مع عدد من الفصائل المسلحة الشيعية التي تدعمها طهران. لكن خلال اجتماع الإطار التنسيقي للتصويت على ترشيح المالكي لتشكيل الحكومة، وصلت رسالة من أمريكا، حذرت فيها قادة الإطار من ترشيح المالكي وتم فيها عرض الرفض الواضح لهذا الترشيح من قبل الإدارة الأمريكية. وصلت الرسالة الأمريكية إلى الاجتماع قبل دقائق من انتهاء التصويت على ترشيح نوري المالكي، وعندما قرئت الرسالة في الاجتماع، غضب المالكي ورفضها، وأصر على استكمال الاجتماع وتجاهل الرسالة الأمريكية. أعلن ترامب أن الإدارة الأمريكية ترفض ترشيح المالكي، وهذه هي المرة الأولى التي تتدخل فيها إدارة أمريكية علنًا ومباشرة في تشكيل الحكومة في العراق.

بين الرفض الأمريكي والدعم الإيراني، تمسك المالكي وأنصاره في الإطار التنسيقي بترشيحه ورفضوا أي محاولة للانسحاب. بعد إصرار المالكي وعدة أطراف في الإطار على ترشيحه، تم تسليم رسالة أمريكية عبر سفارتها في بغداد إلى قادة الإطار، تفيد بأن واشنطن قررت منع المالكي من تولي منصبه في الحكومة المقبلة. وأعلنت الرسالة أيضًا أنه إذا استمر الإطار في قراره بترشيح المالكي، فستقرض أمريكا عقوبات اعتبارًا من مارس ٢٠٢٦ على شركة النفط العراقية "سومو" والبنك المركزي العراقي ووزارة النفط وكذلك الشخصيات السياسية في الإطار التنسيقي. بعد هذه الرسالة، اجتمع الإطار التنسيقي وحاولوا إقناع المالكي بالانسحاب من الترشيح وحماية العراق من أزمة اقتصادية مدمرة، لكن المالكي لم يفتتح.

بشكل عام، لم يرغب قادة الإطار التنسيقي الشيعي، حتى أولئك الذين عارضوا ترشيح المالكي، في الظهور بمظهر الضعف أمام ناخبهم والقوى السياسية الأخرى أي الأطراف السنية والكردية، فوجدوا أنفسهم في موقف صعب، مجبرين على الاختيار بين طهران وواشنطن.

التتمة على الصفحة الثالثة

صعوبات تشكيل الحكومة العراقية



عثمان حاجي مارف

بعد الانتخابات العراقية، وصلت مشاكل الإطار التنسيقي في تشكيل الحكومة إلى أصعب اختبار سياسي له، وحتى الآن لم يتوصلوا إلى نتيجة بشأن رئيس الوزراء وتشكيل الحكومة.

بعد الإعلان المفاجئ عن ترشيح نوري المالكي لمنصب رئاسة الحكومة، والذي تمت الموافقة عليه بأغلبية الأصوات، لم يكن قرار هذا الترشيح مجرد اختيار مرشح، بل تطور بسرعة وتحول إلى أزمة معقدة، وضعت التنسيق الشيعي في مواجهة الضغوط الأمريكية العلنية التي كانت ضد ترشيح المالكي، وهذا حول عملية تشكيل الحكومة العراقية إلى ساحة مفتوحة للصراع الإقليمي.

وجدت الأطراف الشيعية نفسها أمام معضلة بالغة التعقيد، تتمثل من جهة في الحفاظ على وحدة البيت الشيعي، ومن جهة أخرى في منع انزلاق العراق نحو مواجهة سياسية واقتصادية مع واشنطن. وصف ترامب ترشيح المالكي بأنه سياسة جنونية، وأعلن التهديد بسحب المساعدات الأمريكية للعراق، وأشارت العديد من التهديدات والرسائل الأمريكية إلى معارضتها تشكيل حكومة يرأسها المالكي.

عقب إعلان نتائج الانتخابات البرلمانية العراقية، حصل السوداني على أكبر عدد من المقاعد ورشح نفسه لجولة ثانية من رئاسة الوزراء. لكن بالنظر إلى التنافس الشديد بين السوداني والمالكي، أصبح الوضع أكثر تعقيدًا بالنسبة للسوداني، ولذلك بدأ السوداني مساره السياسي خارج الإطار التنسيقي في مواجهة المالكي.

لم تتمكن الأطراف داخل الإطار التنسيقي من حل الجمود بين المالكي والسوداني، وفي الوقت نفسه تم رفض جميع المرشحين الآخرين، وبذلك بقي التنافس على منصب رئيس الوزراء محصورًا بين المالكي

من نجاح في عملية اختطاف نيكولاس ماثورو، الرئيس الفنزويلي، وفي أحداث تغيير - ولو نسبيًا - في سلوك النظام السياسي في فنزويلا.

إلا أن هزيمة الولايات المتحدة الأمريكية في هذه الحرب لها تداعيات خطيرة، أبعد من تداعيات هزيمة الجمهورية الإسلامية في إيران. إذ إن الطبقة الحاكمة الأمريكية، بجميع تياراتها ومختبراتها الفكرية ومراكز دراساتها، لا تستطيع تحمّل مثل هذه الهزيمة بالمعنى الذي نتحدث عنه. فالمسألة لا تنحصر بحجم الإنفاق على هذه الحرب، ولا بانحسار نفوذها الأخلاقي والمعنوي، ولا بتعرض أمن وسلامة جماهير المنطقة للخطر نتيجة وضعها رهينة تحت الضربات الصاروخية والمسيرات الإيرانية، ولا بمفاقمة الأوضاع المعيشية للطبقة العاملة وجميع الأقسام الاجتماعية بسبب ارتفاع أسعار الطاقة وانقطاع سلاسل التوريد، ولا بتصاعد خسائر الشركات الرأسمالية العالمية في قطاعات مختلفة، باستثناء الصناعات الدفاعية والعسكرية. بل إن الأمر يتعلق بإمكانية فتح عصر جديد طالما تكثرت تلك المؤسسات المأجورة، والقادة والزعماء السياسيون الأمريكيون، على الاعتراف به، وهو تدشين مرحلة أفول القطب الإمبريالي الأمريكي، كما حدث سابقًا لبريطانيا التي قيل عنها يومًا إن الشمس لا تغيب عن مستعمراتها.

ولذلك تكمن الخطورة الحقيقية هنا في احتمال أن تسعى الطبقة الحاكمة الأمريكية، لإعلان انتصارها في هذه الحرب حتى وهي على شفا الهزيمة، إلى خلق الأرضية لإشعال حرب أهلية في إيران، كما حدث أو كما مهدت لإشعال الحرب الأهلية في العراق عام 2006 عندما شعرت بأنها تهزم هناك. وللولايات المتحدة الأمريكية تجارب عديدة عندما تتعرض مشاريعها السياسية للهزيمة؛ إذ تلجأ إلى سياسة حرق الياباس مع الأخضر. ففي الحرب العالمية الثانية استخدمت القنبلة الذرية لفرض الاستسلام على اليابان، وفي ليبيا وسوريا ساهمت في تحويلهما إلى دول فاشلة بامتياز، والعراق هو النموذج الصارخ لما سُمّي بالديمقراطية الأمريكية. وكذلك الحال في الحرب الكورية والحرب الفيتنامية، وكما يقول الممثل الكوميدي المصري عادل إمام في أحد أفلامه: «الحسابية بتحسب».

أما النظام الحاكم في إيران فهو الآخر، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، يرى أن استراتيجيته الوحيدة للبقاء تكمن في إشعال الفوضى في المنطقة. فضرب دول الخليج ودول المنطقة عمومًا بالنسبة إليه أكثر إيلاّمًا وتأثيرًا من ضرب إسرائيل.

التتمة على الصفحة الرابعة

سيناريوهات الهزيمة



سمير عادل

إن خطورة الحرب الدائرة بين أمريكا وإسرائيل ضد إيران لا تكمن في من سينتصر فيها، بل في من سينهزم، وفي تداعيات هذه الهزيمة على الوضع الأمني والسلام في المنطقة على وجه الخصوص.

وأيا كانت نتائج الحرب الأمريكية-الإسرائيلية على إيران، فإن الخارطة السياسية والجيوستراتيجية العالمية ستشهد تغييرات مهمة.

الحرب الدائرة اليوم، التي فتحت نيرانها على قادة النظام السياسي الحاكم في إيران وقتلت الصف منهم بما فيه المرشد الأعلى علي الخامنئي، ليست حربًا محلية ولا إقليمية، بل هي حرب تهدف إلى إعادة رسم توازنات ومعادلات القوة السياسية على الصعيد العالمي بين الأقطاب الإمبريالية العالمية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية. ومن قصر النظر أن يصفها بعض الحمقى، ولا سيما من غرقوا في الأوهام القومية، بأنها حرب شنتها الولايات المتحدة من أجل إسرائيل.

إن هزيمة إيران عسكريًا، بالمعنى السياسي، تعني خطوة كبيرة ومهمة في ترسيخ الاستراتيجية الأمريكية لاستمرار وضمّان بقاء الولايات المتحدة الأمريكية كقطب إمبريالي مهيم في المنطقة والعالم بعد أن وضع علامة استفهام عليه. وهذه الاستراتيجية تعني صد النفوذ الصيني والحد من النفوذ الروسي كنتيجة مباشرة في هذا الجزء من العالم. كما تعني، بمعنى آخر، فرض الانضباط بالقوة؛ أو ما تعبر عنه الإدارة الأمريكية بشعار "السلام عبر القوة".

أما هزيمة الولايات المتحدة الأمريكية في هذه الحرب، بالمعنى السياسي، فتعني بقاء النظام السياسي في إيران دون تغيير في سلوكه، وعدم إبعاده عن النفوذ الصيني. وبغض النظر عما إذا كان أي النظام الإيراني سيحافظ على برنامج النووي والصاروخي، وعلى ما تبقى من حلفائه الذين تقطعت أذرعهم، فإن الاستراتيجية الأمريكية تكون قد فشلت في أكبر اختبار لها. وهو فشل قد يطغى حتى على ما حققته

وحرمانهم من الفرص المتكافئة ومن المعاملة المتساوية في مختلف ميادين الحياة، ففي الوقت ذاته يتخذ الاحتلال الإسرائيلي الفاشي من استهداف النساء سياسة ممنهجة ضمن نهجه القائم على الاستغلال الوحشي، وسرقة الأراضي، والتجهير القسري.

فالجرائم اليومية التي ترتكب بحق النساء الفلسطينيات ليست حوادث منفصلة، بل هي جزء من سياسة عنصرية تهدف إلى القضاء على الوجود الفلسطيني، وقد كشفت حرب الإبادة التي شنتها إسرائيل على سكان غزة الوجه الحقيقي لهذه السياسات الفاشية، إذ إن نسبة كبيرة من ضحايا هذه المجازر كانت من النساء.

وفي الثامن من آذار هذا العام نؤكد أن إنهاء حُصّات الدم في غزة والضفة الغربية، ووقف الاستهداف الممنهج للنساء الفلسطينيات، والتصدي للفقر والحرمان المفروض عليهن، لن يتحقق إلا عبر النضال العمالي المستقل وبالنضال مع القوى التحررية والإنسانية في العالم.

عاش الثامن من آذار، يوم المرأة العالمي!

عاشت نساء فلسطين ونضالهن من أجل الحرية والمساواة وإنهاء الاحتلال

بيان الجبهة العمالية الموحدة بمناسبة الثامن من آذار، يوم المرأة العالمي

نساء فلسطين يناضلن من أجل الحرية والمساواة في مواجهة الاحتلال والفقر والإبادة

في الوقت الذي يستقبل فيه العالم الثامن من آذار، يوم المرأة العالمي، تشنّ حرب دموية وطاحنة جديدة في الشرق الأوسط تفوقها الإمبريالية الأميركية والدولة الفاشية الإسرائيلية ضد جماهير إيران تحت ذرائع كاذبة وخادعة، وتأتي هذه الحرب لتضاف إلى سلسلة جرائم النظام الرأسمالي العالمي القائم على الظلم الجنسي والقومي والعنصري والديني، وعلى إشعال الحروب والصراعات.

وفي الثامن من آذار من كل عام ترتفع «لا» جديدة في وجه الظلم الجنسي الواقع على النساء، وتجدد الجماهير التحررية والتقدمية، والحركة النسوية والمساواتية، تعهداً بمواصلة النضال من أجل تحرير المرأة، الذي يشكّل عنواناً لتحرير المجتمع الإنساني بأسره.

وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة، تتجاوز معاناة النساء حدود الفقر الناتج عن البطالة وسياسات التمييز

تتمة صعوبات تشكيل الحكومة

وهكذا وقعت أطراف الإطار التنسيقي في أزمة وتفكيراً عميقاً، فإذا أصروا على الاستمرار في ترشيح المالكي، فإنهم يخاطرون بتحويل العلاقة بين بغداد وواشنطن من الدعم والتوازن إلى عداء صريح. وهذا يمكن أن يكون له تداعيات خطيرة، مثل فرض عقوبات اقتصادية على النفط العراقي ومصادر الدولار الأمريكي ومنع التعاون العسكري والاستخباراتي بين البلدين. ومن ثم سيصبح العراق جزءاً من الصراع العسكري المحتمل في حال نشوب حرب بين طهران وواشنطن.

من ناحية أخرى، إذا التزم قادة الإطار بالرفض الأمريكي لترشيح المالكي، على الرغم من الدعم الإيراني له، فكأنما يعلنون علناً نيتهم الارتباط بالمعسكر الأمريكي ضد إيران، وهذا له تداعيات خطيرة، حيث لن تصمت الفصائل المسلحة العراقية المتحالفة مع طهران وستعمل على زعزعة استقرار العراق أكثر، كعقاب لاستسلام الإطار التنسيقي للضغط الأمريكي.

في هذا المأزق الحالي الذي يهدد بتقويض استقرار العراق وتفكيك وحدة الإطار التنسيقي الشيعي وتعميق أزمة تشكيل الحكومة، يفكر قادة الإطار في حل لإنقاذ أنفسهم من هذا الوضع الصعب بأقل الخسائر. يتم التداول بين أطراف الإطار، حول تأجيل انسحاب المالكي حتى انتهاء المدة القانونية لرئيس الوزراء، ثم التحرك نحو حل يتمثل في تشكيل حكومة مؤقتة انتقالية برئاسة السوداني، وفي النهاية إجراء انتخابات مبكرة للبرلمان العراقي.

كما يعتقد قادة الإطار التنسيقي أنه من الأفضل تعليق تشكيل الحكومة إلى أن تصل المفاوضات الجارية حالياً بين طهران وواشنطن إلى نتيجة، ويعتبرون هذا أفضل حل لخروجهم من أزمتهم وجمودهم الحاليين! في الوقت نفسه، ينتظر تشكيل حكومة الإقليم في نفس الحلقة من الأزمة والمشاكل التي يعاني منها تشكيل حكومة بغداد، ومصيرها مرتبط بالوضع السياسي في العراق والصراع الأمريكي الإيراني.

تدمر المدن والبنى التحتية فحسب، بل تخلق أيضاً الظروف السياسية والاجتماعية التي تدفع المجتمعات نحو الانقسام والتفكك. وفي حين أن المشكلات الحقيقية التي يعاني منها ملايين الإيرانيين هي مشكلات اقتصادية واجتماعية تتعلق بالفقر والبطالة والقمع وانعدام الحريات، فإن الحروب تدفع بهذه التناقضات الحقيقية إلى الخلف، وتستبدلها بصراعات قومية وطائفية مصطنعة. من هذا المنظور، فإن رفض الحرب على إيران ليس مجرد موقف إنساني أو أخلاقي، بل هو موقف سياسي وطبقي واضح. فإعادة تقسيم المجتمع إلى هويات متصارعة ليست سوى وسيلة لإخفاء الصراع الحقيقي في المجتمع: الصراع بين الطبقات الحاكمة



التي تحتكر الثروة والسلطة، وبين ملايين العمال والكادحين الذين يدفعون ثمن الأزمات والحروب كما أن هذه الحرب لن تجلب الديمقراطية إلى إيران، تماماً كما لم تجلبها إلى العراق. بل على العكس، ستفتح الطريق أمام اقتصاد قائم على الميليشيات وشبكات النفوذ المسلح، حيث تُحتكر الموارد وتُبنى شبكات من التبعية والولاءات القسرية. وفي مثل هذا المناخ يسود الخوف والقمع، ويُقمع كل صوت سخط أو معارض، الأمر الذي يوجه ضربة قاسية لنضال جماهير إيران من أجل حقوقها السياسية والاقتصادية.

إن أخطر ما تفعله الحروب في منطقتنا هو تحويل الصراع الاجتماعي الحقيقي — صراع الطبقات من أجل العدالة والحرية — إلى صراعات بين الطوائف والقوميات والهويات الضيقة. وبهذه الطريقة يُعاد تفكيك المجتمع إلى كيانات أصغر متناحرة، بينما تبقى جذور الظلم والاستغلال على حالها. لذلك فإن الوقوف ضد الحرب على إيران ليس موقفاً عابراً، بل ضرورة سياسية واجتماعية ملحة. إنه دفاع عن وحدة المجتمع، وعن إمكانية استمرار نضال الجماهير من أجل الحرية والعدالة والكرامة، بعيداً عن مشاريع التفكيك والحروب التي لا تخدم سوى القوى المهيمنة في المنطقة والعالم.

لماذا نقف ضد الحرب على إيران؟
نادية محمود

الحرب على إيران لن تجلب للشعب الإيراني سوى الدمار والمآسي، ولأن أخطر ما قد تخلّفه ليس فقط الخراب المادي والبشري، بل تمزيق المجتمع الإيراني نفسه على أسس قومية وطائفية. فالحروب التي شهدتها منطقتنا خلال العقود الماضية لم تكن مجرد حروب عسكرية؛ بل كانت مشاريع لإعادة تشكيل المجتمعات وتفكيكها إلى كيانات متناحرة، رغم أن الجماهير لم تكن تناضل من أجل هويات طائفية أو قومية، بل من أجل الخبز والحرية والعدالة. إن الخطر الحقيقي الذي تحمله الحرب

التي تشنها إسرائيل والولايات المتحدة ضد إيران يتمثل في تقويض الدولة وفتح الطريق أمام تفكك المجتمع وظهور ما يمكن تسميته بـ "دولة الميليشيات"؛ أي وضع تتقاسم فيه جماعات مسلحة متعددة السيطرة على الأرض والموارد، وتفرض نفوذها عبر السلاح والاقتصاد غير الرسمي والتهريب وفرض الإتاوات. وهذا ليس سيناريو افتراضياً، بل واقع عرفته شعوب عديدة في المنطقة بعد الحروب وانهيار الدول المركزية، كما حدث في ليبيا والسودان واليمن والعراق ولبنان وسوريا.

لقد أظهرت تجربة العراق بوضوح كيف يمكن للحرب والتدخل الخارجي أن يعيدا تشكيل المجتمع على أسس طائفية وقومية. فقبل عام 2003 لم يكن تقسيم المجتمع إلى "مكونات" طائفية وقومية هو المحور المركزي للحياة السياسية. كان الصراع يدور أساساً حول إسقاط نظام ديكتاتوري قمعي يحكم البلاد بالحديد والنار. لكن بعد الحروب والتدخلات الخارجية جرى تركيز هذا التقسيم وتحويله إلى الإطار الذي تُدار من خلاله السياسة والسلطة. إن أحد أخطر السيناريوهات المطروحة في الحرب الجارية ضد إيران هو إعادة إنتاج هذا النموذج داخل المجتمع الإيراني. فالحرب لا

تتمة بيان تحالف امان بمناسبة 8 آذار

أو انتقامية أو تسويات ذكورية على حساب حياة الطفل وحقوقه.

إن الحضانة يجب أن تقوم على مصلحة الطفل الفضلى، وعلى ضمان بيئة آمنة ومستقرة له، مع تهيئة كل الظروف لكلا الأبوين لتوفير حياة كريمة للأطفال خلال فترة الحضانة.

إننا ندعو لأن يكون الثامن من آذار ليس يوماً للتهنئة الرمزية، بل يوماً للمواجهة والوعي والمطالبة والضغط:

يوماً لتأكيد حقوق النساء بشكل عام، وحقوق الأطفال بشكل خاص.

حماية حقوق النساء والأطفال ليست خياراً... إنها مهمتنا.

والصمت ليس حياداً... بل تواطؤ.

تحالف امان النسوي

6 آذار 2026

والاعتداء الجنسي على الأطفال—كما في فضائح جيفري إبستين—يُراد للعراق أن يشرعن الجريمة بدل أن يجرّمها، ويصنع من الطفلة ضحيةً أبدية باسم “الشرع” وبمباركة السلطة.

إننا في تحالف امان النسوي نؤكد بوضوح لا يقبل المساومة:

أولاً: يجب أن ينص قانون الأحوال الشخصية على المعاملة المتساوية بين المرأة والرجل.

فلا شرعية لأي قانون يقوم على التمييز بين البشر على أساس الجنس.

إن المساواة ليست “ترقاً فكرياً”، بل شرط أساسي لتحقيق العدالة بين المواطنين.

ثانياً: حماية الأطفال واجبٌ قانوني وأخلاقي لا يُفاوض عليه.

والأطفال هم الفئة الأصغر والأضعف والأكثر عجزاً عن الدفاع عن أنفسهم وحقوقهم، لذلك يجب تجريم كل اغتصاب يُرتكب تحت اسم الزواج، ومنع أي زواج دون سن الثامنة عشرة بشكل صريح وحاسم.

ثالثاً: لا يمكن التلاعب بحياة الأطفال عبر نقل حضانتهم ضد مصلحتهم، فقط لتحقيق مصالح أنانية

فرغم أن المرأة العراقية نالت حق التعليم منذ أكثر من قرن، وحق العمل المأجور منذ بدايات القرن الماضي، إلا أن ما جرى من تعديل لقانون الأحوال الشخصية رقم (1) لسنة 2025—وهو تعديلٌ مخالفٌ للدستور وأقرّ داخل مجلس النواب—وما تبعه من مدونة شرعية، يشكل انقلاباً صريحاً على مكتسبات النساء، ويعيد عقارب الساعة إلى الوراء ضمن هجمة متعددة الجهات على حقوق النساء والأطفال، عبر نسف مباشر للحقوق التي كفلها قانون (188) للأحوال الشخصية.

ورغم تعدد المواد التي تضمنها التعديل والمدونة، إلا أن ما يقرّه من تغيير لقانون الحضانة وإقرار زواج القاصرات لا يمثل “اختلافاً تشريعياً”، بل هو كارثة إنسانية وأخلاقية وقانونية.

إن حقوق الأطفال تُهدر، وتُستباح حياتهم وأجسادهم ومستقبلهم، حين يُمنح الغطاء القانوني لاغتصاب الطفلات باسم “الزواج”.

في وقتٍ يستشيط فيه العالم غضباً من جرائم التحرش

بأسرها، حتى وصل تأثيرها إلى داخل الدول التي أشعلت الحرب على العراق.

وبالمقدار نفسه، وربما أكثر، تكون تداعيات هزيمة النظام في إيران إطلاق العنان لمختلف أشكال العصابات القومية والدينية، وتجديد انتشار التصورات الرجعية المعادية للمرأة والحرية والمساواة وحقوق الطبقة العاملة. وكما عبّر أحد أعضاء مجلس تشخيص مصلحة النظام حين دافع عن تجميد قرار حكومة بزشكيان إلغاء فرض الحجاب — وهو الحلقة المحورية في هوية الجمهورية الإسلامية وعموم الإسلام السياسي —

قائلاً إن «80% من الشعب الإيراني يريدون الحرية ويعيشون كما يشاؤون، في حين أن 20% فقط متدينون»، فإن نتائج هذه الحرب قد تدفع المجتمع الإيراني إلى ترجاعات خطيرة، كما شهدنا في العراق بعد ثلاث حروب دموية وحصار اقتصادي ظالم استمر ثلاثة عشر عاماً.

وعليه، فإن واجبتنا السياسي لا يقتصر على فضح السياسات الأمريكية وذرائعها الواهية لشن الحرب على إيران التي تهدد أمن جماهير المنطقة ومستقبلهم، والانخراط في الجبهة الإنسانية العالمية المطالبة بوقف هذه الحرب فوراً، بل يتعدى ذلك إلى

وكما أظهرت هذه الحرب أن النظام الإسلامي في إيران يُعدّ عامل عدم استقرار في المنطقة من وجهة نظر عدد من دولها، حتى بات هذا التصور يحظى بقبول واسع على الصعيد المجتمع الدولي، فإنها في الوقت نفسه تكشف أن إسرائيل ليست أقلّ إسهاماً في إشاعة الفوضى وعدم الاستقرار في المنطقة.

وكما فعل نظام بشار الأسد خلال مرحلة غزو العراق واحتلاله، وبالتنسيق مع النظام السياسي في إيران، حين وقر كل مستلزمات الأمان والتدريب وطرق العبور للعصابات الإسلامية مثل القاعدة وغيرها إلى العراق لإلحاق الهزيمة بالمشروع الأمريكي وتحويل العراق وجماهيره إلى وقود يحترق ليحرق ذلك المشروع، فإن النظام الإسلامي الحاكم في إيران لن يتورع عن جرّ المنطقة أكثر فأكثر إلى فوضى أمنية يصعب تخيل مداها.

صحيح أن سقوط النظام الإسلامي الحاكم سيضعف الإسلام السياسي بشقيه السني والشيوعي، لكن الصحيح أيضاً أنه، كما رأينا على أنقاض هزيمة التيار القومي العربي المتمثل بسقوط نظام صدام حسين إثر الحرب والغزو، صعدت مختلف العصابات الإسلامية من كل حذب وصوب، لتعيث بأمن وسلامة جماهير العراق، بل وجماهير المنطقة

تتمة سيناريوهات الهزيمة

ولذلك، وبحسب إحدى مراكز الدراسات في واشنطن وما نشاهده يومياً من وسائل الاعلام، فإن عدد الضربات التي وجهتها إيران إلى دول المنطقة يفوق بأضعاف ما وجهته إلى إسرائيل.

وما يفعله النظام السياسي في إيران اليوم من قصف لدول الخليج يمكن اعتباره ضربة استباقية قبل الهزيمة العسكرية بالمعنى السياسي؛ إذ إن هذه الهزيمة تعني دق آخر مسمار في نعش الاستراتيجية البرجوازية القومية الإيرانية وتطلعاتها المغلفة بالعقيدة والأيدولوجيا الإسلامية.

وفي خضم هذه الأوضاع، تُعدّ إسرائيل المستفيد الأكبر من هذه الحرب، أيّاً تكن نتائجها. فمشروع «الشرق الأوسط الجديد» — وهو في جوهره عنوان قديم للمشروع الأمريكي في المنطقة منذ غزو العراق واحتلاله، لكن بصيغة جديدة — يتضمن في أحد أبرز بنوده تقويض مشروع قيام دولة فلسطينية مستقلة، والاستمرار في سياسة الإبادة الجماعية بحق الشعب الفلسطيني، إلى جانب فرض الهيمنة السياسية الإسرائيلية على المنطقة.

أن تحرر المرأة هو معيار تحرر المجتمع، وعليه يجدد الحزب الشيوعي العمالي العراقي تعهده بمواصلة النضال والوقوف في خندق نضال المرأة والحركة التحررية من أجل تحقيق المساواة الكاملة بين المرأة والرجل في جميع الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

الحزب الشيوعي العمالي العراقي

إن عالم الحروب واللامساواة والاتجار بالبشر، وكل أشكال التمييز الجنسي والعنصري والقومي والديني، قائم على العلاقات الرأسمالية؛ وبدون هذه الحروب وسياسات التمييز لا يمكن للنظام الرأسمالي أن يستمر في الوجود.

الحزب الشيوعي العمالي العراقي